للقصد فيه مدخل واما المدح والذم على الشيء فلا يقتضيان كونه فعلا اختياريا
وهو ظاهر ثم لا نسلم انه لا شعور لنا بمرجح سوى الداعي بمعنى اعتقاد المصلحة
والمنفعة بل نجد من انفسنا حالة ميلانية منبعثة عن الدواعي و
غير منبعثة هي السبب المرجح في الترجيح والتخصيص فدعوى كون
الارادة مغايرة للداعي اجدر بان تكون ضرورية وفيه ما فيه هذا
تتمة دعت الفلاسفة ارادته تعالى هي العلم بالنظام
الاكمل وقد سلف بسطه ورده تنبيهان الاول للقوم هنا
اشكالات يأتي التعرض لها والاجوبة عنها في مبحث التعلقات الثاني
مذهب اهل الحق ان كل ما اراده الله تعالى فهو كائن وان كل كائن فهو
مراد له تعالى وان لم يكن مرضيا ولا مامورا به بل منهيا عنه وهذا
ما اشتهر عن السلف ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وخالفت المعتزلة
في الاصلين ذهابا الى انه يريد من الكفار والعصاة الايمان والطاعة
ولا يقع مراده ويقع منهم الكفر والمعاصي ولا يريدها وكذا جميع ما يقع
في العالم من الشرور والقبائح وسيأتي الرد عليهم في مباحث الافعال
ان شاء الله تعالى ثم اشار الى اثبات اتصاف ذاته تعالى بالسمع
والبصر بقوله سميع بادراج الى المسموع و بصير يعني ومما يجب له
تعالى اتصاف ذاته بصفتي السمع والبصر لما مر في مبحث اتصافه
بالحياة فيما اليه واشار بقوله ما يشاء يريد اي كل ما هو مشيء له
تعالى فهو مراد له كما ان كل ما هو مراد لله فهو مشيء له الى اتحاد المشيئة
والارادة والرد على من فرق بينهما وهم الكرامية خاصة حيث جعلوا
المشيئة صفة واحدة ازلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث
يحدث والارادة حادثة متعددة بتعدد المرادات فان قلت
في وجه استفادة الرد من هذه العبارة خفاء قلت توضيحه
ان التقدير ما يشاء الله من حيث هو مشيء هو بعينه الذي يريده
من تلك الحيثية والكرامية لا تقول باتحاد الحيثية كما لا يلتبس على
ذي فهم واشار الى اثبات اتصاف ذاته تعالى بالكلام بقوله متكلم اي
ومما يجب له تعالى اتصافه بصفة الكلام اذ قد تواتر القول بذلك
عن الانبيا وقد ثبت صدقهم به لا لان المعجزات من غير توقف على
اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم حتى يلزم الدور وقال
السمع وقد يستدل على ذلك بدليل عقلي على قياس ما مر في السميع
والبصير وهو ان عدم التكلم ممن يصح اتصافه بالكلام اعني للحي
العالم القادر نقص واتصاف باضداد الكلام وهو على الله تعالى
محال وان نوقش في كونه نقصا فيما اذ كان مع قدرة على الكلام

كما في

كما في السكوت فلا خفاء في ان المتكلم اكمل من غيره ويمتنع ان يكون المخلوق اكمل من
الخالق والاعتراض والجواب هاهنا كما مر في السمع والبصر وبالجملة
لا خلاف لارباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلما وانما الخلاف
في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه كما سيأتي تفصيله في مبحث صفة الكلام
تنبيه لا يتوهم من تعرضنا للمشتقات بعد تعرضنا لمبادي
الاشتقاق انا نقول بثبوت الاحوال على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر
وامام الحرمين منا وابو هاشم واتباعه من المعتزلة فانه خلاف
مذهب الجمهور وانما النكتة فيه الاشارة الى رد قول من جوز قيام
صفات الباري تعالى بغيره على ما يتوهم مما ذهب اليه المعتزلة
من قيام صفة الكلام بغيره تعالى تتمة من قال بالحال
عرفها بانها صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة
بموجود فقوله صفة احترز به عن الذات فان الذات ليست بحال
وقوله غير موجودة في نفسها احترز به عن الصفات الموجودة
في نفسها وقوله ولا معدومة احترز به عن الصفات العدمية
كالسلبية وقوله قائمة بموجود احترز به عن الصفات التي هي غير
موجودة في نفسها وغير معدومة وغير قائمة بالموجود كامتناع
العلم بشريك الباري واعترض على هذا التعريف بانه انما يستقيم
على راي اصحابنا القائلين بعدم شيئية المعدوم واما على راي
ابي هاشم واتباعه من المعتزلة القائلين بشيئيته فلا يستقيم
على اصلهم فان من الاحوال ما يثبت في العدم كالجوهرية لانها عندهم
حاصلة للذات حالتي الوجود والعدم فهي اذن كانت صفة لغير
موجود فيكون الحد قاصرا غير جامع فيكون باطلا واجيب
بانهم ما قالوا قائمة بموجود فقط فيجوز ان تكون قائمة بموجود وبمعدوم
والجوهرية كذلك وبانه مبني على راي اصحابنا فقط وهي لا تكون عندهم
قائمة الا بموجود وبانه تعريف بالاخص وقد جوزه جماعة خاتمة
اتفق الجمهور وامام الحرمين اخرا وهو الحق ان شاء الله تعالى على نفي
الحال وقد عرفت معناه وقال بثبوتها القاضي وامام الحرمين اولا
منا وابو هاشم واتباعه من المعتزلة تمسك الجمهور بان بديهة العقل
حاكمة بان كل ما يشير العقل اليه فاما ان يكون له تحقق بوجه ما او لا
يكون والاول هو الموجود والثاني هو المعدوم ولا واسطة بين
القسمين اللهم الا ان يفسر الموجود والمعدوم بغير ما ذكر فحينئذ
قد تثبت الواسطة ويصير البحث لفظيا واحتج المثبتون
للحال بوجهين الاول ان الموجود وصف مشترك بين الموجودات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)